

الفتاوى الإسلامية
من دار الافتاء المصريه
للامام الاكبر الشيخ
جاء الحق على جاد الحق شيخ الازهر
القرض بفائدة حرام

الموضوع

(١٣٠١) القرض بفائدة حرام شرعاً

المبادئ

- ١ - الربا بقسميه : ربا النسبة و ربا الزيادة محرم شرعاً بنص القرآن والسنة وبإجماع المسلمين .
- ٢ - الاقتراض من المؤسسات التي تملكها الدولة والاستدانة من البنوك مقابل فائدة محددة مقدماً ٣٪ يحتر قرضاً بفائدة . وكل قرض بفائدة محددة مقدماً حرام . ويدخل في ربا الزيادة .
- ٣ - الاقتراض بالفائدة لتشييد بناء لاستغلاله بالتأجير أو التملك للغير كسب مشوب بالربا الذي يحرم على المسلم التعامل به .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٦٤ سنة ١٩٨٠ المتضمن ما يلي : أن الدولة اعتمدت مبلغ مائتين وخمسين مليوناً من الخنيجات لأعمال الإسكان والبناء بواقع ٣٪ براحة ثلاث سنوات وتحصل المبلغ على ثلاثين عاماً . ويقول السائل . هل يمكن أن أقرض مبلغاً من هذا المال لإقامة مسكن على قطعة أرض أملكها لينضع بها مسلم ليس له مسكن في شقة من هذه العمارة على أن يسدد هذا المال بالشروط والضمانات التي تراها الدولة ؟

أجاب :

يقول الله تعالى في سورة آل عمران في الآية رقم ١٣٠ (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة) . ويقول رسول الله صلى الله عليه

(*) الفتوى : لمجلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٢ - م ٢٥٢ - ٦ ربيع
الآخر ١٤٠٠ - ٢٥ فبراير ١٩٨٠ م .

وسلم : فيما روى عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
(الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر
بالتمر ، والملح بالملح . مثلاً بمثل يدا بيد . فمن زاد أو استزاد فقد أربى .
الآخذ والمعطى فيه سواء) رواه أحمد والبخاري وأجمع المسلمون على
تحريم الربا . ويظهر من هذا أن الربا بقسميه ربا النسيئة ، وربا الزيادة
محرم شرعاً بنص القرآن والسنة وإجماع المسلمين ، ولما كان الاقتراض
من المؤسسات التي تملكها الدولة والاستدانة من البنوك مقابل فائدة
محددة مقدماً مثل ٣٪ يعتبر قرضاً بفائدة وكل قرص بفائدة محددة مقدماً
حرام . ومن ثم تدخل الفوائد المحددة مقدماً في ربا الزيادة المحرم شرعاً
بمقتضى النصوص الشرعية .

لما كان ذلك : فإن اقتراض السائل من الأموال المذكورة في السؤال
بالفائدة المحددة ٣٪ يكون محرماً شرعاً ، لأنه تعامل بالربا دون ضرورة
أو حاجة ذاتية للسائل ، لأن الظاهر من سؤاله أنه يريد الاقتراض بالفائدة لتشيد
بناء لاستغلاله بالتأجير أو التمليك للغير فيكون كسبه على هذا الوجه
مشوباً بالربا الذي يحرم على المسلم التعامل به ويجب عليه أن يتحرى
الكسب الحلال ويتعد عن كل ما فيه شبهة الحرام امتثالاً لقول الرسول
صلى الله عليه وسلم : (دع ما يربيك إلى ما لا يربيك) ومما ذكر يعلم
الحواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

